الموجة الثانية من الانتفاضات العربية: الانتفاضة السودانية: انتقال أم انقلاب ديمقراطي؟ هل ستلقى الجمهورية السودانية الخامسة مصير بورما أم تلحق ببنين والفلبين؟

د. وفاء علي علي داود

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد

جامعة بني سويف

wdawoud@eps.bsu.edu.eg

المجلــة العلميــة لكليــة التجـــارة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد السابع والسبعون – مارس ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

داود، وفـاء علـي علـي (٢٠٢٣). الموجـة الثانيـة مـن الانتفاضـات العربيـة: الانتفاضـة السـودانية: انتقـال أم انقـلاب ديمقراطـي؟ هـل سـتلقى الجمهوريـة السـودانية الخامسـة مصـير بورمـا أم تلحـق ببنـين والفلبين؟ ***المجلـة العلميـة لكليـة التجـارة***، كليـة التجـارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٧، ١٩٧-٢٣٧.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

الموجة الثانية من الانتفاضات العربية: الانتفاضة السودانية: انتقال أم انقلاب ديمقراطي؟ هل ستلقى الجمهورية السودانية الخامسة مصير بورما أم تلحق ببنين والفلبين؟

د. وفاء علي علي داود

مستخلص الدراسة:

على الرغم من سقوط نظام الإنقاذ بالسودان في ١١ أبريل عام ٢٠١٩، وتدشين الوثيقة الدستورية التي تُحدد صلاحيات الحكومة الانتقالية التشريعية والتنفيذية والقضائية، فإن المُماطلة ما زالت مستمرة، وكأنَّ القوى السياسية الفاعلة لا تُريد الاستقرار، وإرساء الديمقراطية؛ الأمر الذي اتضح في مدِّ المرحلة الانتقالية لثلاث سنوات وفقًا لاتفاقية جوبا للسلام في ٣١ أغسطس عام ٢٠٢٠؛ مما يثير تساؤلات عدة حول مدى رغبة القوى السياسية في التحول للديمقراطية، وهل ما حدث في السودان انتفاضة حقيقية أم محاولة بائسة لإحداث تغيير سياسي؟ وما إذا كانت السودان ستنجح في الانتقال الديمقراطي مثل جمهورية بنين عام ١٩٩٠، والفلبين عام ١٩٨٦ أم ستحدث انتكاسة وارتداد للنظام السلطوي الهجين مثل: الانتفاضات السودانية السابقة، وبورما عام ١٩٨٨. وللإجابة على هذه التساؤلات تعالج هذه الورقة حالة الانتقال الديمقراطي في السودان خلال الفترة (٢٠١٩–٢٠٢٢)؛ لمعرفة ما إذا كان النظام يسير على المسار الديمقراطي أم أنه يواجه تحديات قد تعرقِلُ مساره؛ مما يتيح فرص ارتداد النظام التسلطي، وذلك من خلال اتباع مَنهجَي: المقارنة ودراسة الحالة؛ حيث يُحلل البحث أوجه التشابه والاختلاف بين الحالة السودانية، وحالات التحول الديمقراطي المشابهة مثل: بنين والفلبين وبورما.

الكلمات المفتاحية: الانتفاضة السودانية، الانتقال الديمقراطي، الانقلاب، الفلبين، بنين، بورما، الجمهورية السودانية الخامسة.

The second wave of the Arab uprisings: the Sudanese revolution: transition or democratic reversal? Will the Fifth Republic of Sudan meet the fate of Burma, or will it join Benin and the Philippines?

Dr. Wafaa Aly Aly dawoud

wdawoud@eps.bsu.edu.eg

Abstract

Democratization in Sudan still suffers due to procrastination, as if the political players do not want stability and democratic establishment; this was evident in extending the transitional phase for three years, according to the Juba Peace Agreement on August 31, 2020. This raises several questions about whether what happened in Sudan was a genuine uprising or a desperate attempt at political change and whether it will succeed in the democratic transition, such as the Republic of Benin in 1990 and the Philippines in 1986, or will it be a setback and a regression of the hybrid authoritarian regime such as the previous Sudanese uprisings and Burma in 1988. Thus, this paper deals with the case of the democratic transition in Sudan during the period (2019-2022) to determine whether the regime is on the democratic path or is facing challenges that may hinder its way and provide opportunities for authoritarianism regression. Hence, the paper uses comparison and case study approaches to analyze the similarities and differences between the Sudanese case and cases of democratic transition similar to Benin, the Philippines, and Burma.

Keywords: Protest Movements, Social movements, Black Bloc Movements, Contagion Theory, Revolution.

أولاً: المقدمة:

لقد سطَّرت الانتفاضة السودانية في ١٩ ديسمبر عام ٢٠١٨، السطور الأولى للموجة الثانية من الربيع العربي؛ وانتشرت العدوى إلى الجزائر في ٢٢ فبراير عام ٢٠١٩، بقيام الانتفاضة الشعبية العسكرية ضد قرار إعادة ترشيح بوتفليقة للانتخابات الرئاسية للمرة الخامسة؛ الأمر الذي أجبره على الاستقالة في ١١ مارس عام ٢٠١٩، وتم التخلص من قيادات الحرس القديم بالعزل والاعتقال. وكذلك سارت عدوى الانتفاض إلى العراق؛ مما أدى إلى تزايد الاحتجاجات الشعبية في مطلع أكتوبر عام ٢٠١٩؛نتيجة الحرمان النسبي وتصفية أحد طوائف الشعب لما يقرب من عقدين من الزمن ما دفع عادل عبد المهدي إلى الاستقالة من رئاسة الحكومة. وصولًا إلى لبنان؛ حيث دفع التدهور الاقتصادي وفرض ضريبة على استخدام تطبيق "الواتس أب" WhatsApp إلى الاحتجاج في ١٦ أكتوبر من العام نفسه؛ مما اضطر رئيس الحكومة سعد الدين الحريري للاستقالة؛ لفشله في إقناع الحركة الشعبية بمحاولات الإصلاح.

وتتميز الموجه الثانية من الانتفاضات العربية عن سابقتها في رفضها لسياسات تقسيم الشعب وتشرذم التماسك المجتمعي؛ حيث انقلب الشعب على «الكوتة الطائفية» أو ما يطلق عليه البعض «الفيدرالية العِرقية» (نافعة،٢٠١٩). وتميزت أيضًا بالسلم والانضباط لاسيما في السودان؛ حيث اتسمت قيادة الثورة الشعبية السودانية بالخبرات التنظيمية والعملية في الحقل السياسي. بعبارة أخرى، بلورت الموجة الثانية من الانتفاضات العربية أهداف وآليات أكثر وضوحًا ونضجًا؛ حيث تعاظم الإدراك بأهمية الهوية العلمانية للدولة، وضرورة التوافق بين القوى السياسية، ونبذ الطائفية السياسية كما فعلت الانتفاضة الشعبية في العراق ولبنان (رمزي،٢٠١٩). كما اختفت قوى التيار الإسلامي من الحراك الثوري للموجة الثانية للربيع العربي مقارنةً بالموجة الأولى كما في مصر وتونس؛ الأمر الذي دفع البعض لوصف الموجة الثانية بـ «الحراك الثوري العلماني» (شعبو،٢٠١٩).

وقد جاءت انتفاضة ديسمبر ٢٠١٨ في السودان؛ لتستكمل سلسلة الانتفاضات التي بدأت بانتفاضة أكتوبر عام ١٩٦٤، مرورًا بانتفاضة مارس وأبريل عام ١٩٨٥، وصولًا

لانتفاضة ديسمبر عام ٢٠١٨، الأمر الذي يشير إلى أن التاريخ السياسي للسودان حافلٌ بالاحتجاجات الشعبية التي تعكس وعي المواطن، ورغبته في إرساء الديمقراطية.

وعلى الرغم من المحاولات السودانية للالتحاق بالربيع العربي في موجته الأولى فإن نظام الإنقاذ تعامل معها بحدةٍ، واستطاع الرئيس عمر حسن البشير إخماد الروح السودانية الثورية على المدى القصير، لكنها اشتدت وحققت ما لم يتخيله نظام الإنقاذ؛ حيث كتبت نهايته ودشَّنت اللبنة الأساسية للجمهورية الخامسة والانتقال الديمقراطي، بإصدار الوثيقة الدستورية في ١٧ أغسطس عام ٢٠١٩. ومع اقتراب تسليم العسكر السلطة للمدنيين، ومد أمد الانتقال الديمقراطي، كان لزاماً طرح التساؤل عن مصير الديمقراطية في السودان، وهل ستنجح الانتفاضة أم سترتد السودان للديكتاتورية السابقة كما حدث من قبل؟ ومع تتبع خبرات التحول الديمقراطي نجد أن الفلبين وبنين وبورما قد مرت بظروف مشابهة إلا أن بعضها عبرَ بنجاحٍ مرحلة الانتقال بينما ارتد البعض الآخر لنقطة اللا عودة. وعليه، يتناول البحث تداعيات قيام انتفاضة ٢٠١٨ في السودان، ويحلل أوجه تشابهها واختلافاتها مع الانتفاضات السابقة، بالإضافة إلى فحص وتحليل ملامح المسار الديمقراطي، وتحديد ما إذا كان انتقالًا إلى الديمقراطية أم انقلابًا عليها، وذلك من خلال مقارنة تجارب التحول الديمقراطي في الدول الثلاث السابق ذكرها بالتجربة السودانية.

منهجية البحث: يستعين البحث بمَنهجَي المُقارنة ودراسة الحالة؛ وذلك للتعرف على الظروف المشابهة للانتقال الديمقراطي في السودان مقارنةً بكل من بنين والفلبين وبورما، واستشراف مسارها مستقبلًا. وقد اختارت الباحثة مقارنة الحالة السودانية ببنين والفلبين وبورما لأربعة أسباب جوهرية؛ أولها: التشابه في العوامل الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى الانتفاضات الشعبية في هذه الدول، وبالأخض تدهور الأوضاع الاقتصادية وتعديل القوانين والدساتير بهدف البقاء الأبدي في السُّلطة إلى جانب تعامل النظم الاستبدادية بعنفٍ مع الثوار. وثانيها: تجارب الانقلابات العسكرية والدور الرئيس الذي لعبته المؤسسة العسكرية في مرحلة الانتقال. وثالثها: تنوع نمط الانتقال في هذه الدول؛ حيث سلكت بنين نمط الانتقال من أعلى، مقارنةً بالدول الثلاث الأخرى، والتي جاء مسارها من الأسفل. ورابعها: يعود إلى تأثير دور

الفواعل الإقليمية والدولية على عملية الانتقال، والتي يتناولها البحث باختصارٍ؛ لتجنب التوسع والخروج عن الإشكالية الأساسية التي يتناولها البحث.

تساؤلات البحث: إن التساؤل الرئيس للبحث يتمثلُ في معرفة مصير الانتقال الديمقراطي في السودان بعد ثورة ديسمبر عام ٢٠١٨، وما إذا كان انتقالًا حقيقيًّا أم مجرد محاولة لإحداث تغيير قد ينتهي بالفشل ومن ثَمَّ الانقلاب على الديمقراطية. بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان الانتقال الديمقراطي في السودان سيسير على خطى النجاح كما في بنين والفلبين أم سيُحكم العسكر قبضتهم ويرتدون بالسودان نحو ثلاثين عامًا للوراء مثل بورما؟

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضيتين أساسيتين، وهما:

الفرضية الأولى: إن انتفاضة السودان عام ٢٠١٨ تتشابه إلى حدٍّ كبيرٍ مع الانتفاضات السودانية السابقة، وعلى الرغم من اختلاف الظروف والعوامل الداخلية والخارجية الحالية فإنها لن تقدم نتائج مغايرة؛ حيث يثبت التاريخ في التجارب الثلاث السابقة قوة المؤسسة العسكرية وتشبثها بالحكم.

الفرضية الثانية: إن مصير الانتقال الديمقراطي في السودان أقرب إلى حالة بورما من الفلبين وبنين.

أهمية وتقسيم البحث: ترجع أهمية البحث إلى التعرف على أسباب الموجة الثانية للانتفاضات العربية من خلال التركيز على الانتفاضة السودانية. إلى جانب رصد وتحليل تجارب التحول الديمقراطي المشابه للسودان، والتعرف على أوجه التشابه والدروس المستفادة التي قد تُشكِّل قيمةً مُضافةً لكل من الباحثين والسياسيين المهتمين بالشأن السوداني. وينقسم البحث إلى أربعة أقسام رئيسة وخاتمة؛ يتناول أول هذه الأقسام نبذةً مختصرةً لتأصيل مفهوم الانتقال الديمقراطي نظريًّا، ويتعمقُ ثانيها في الانتفاضة السودانية من حيث الأسباب والنتائج، بينما يتطرق ثالثها إلى فحصِ مصير الجمهورية السودانية الخامسة مقارنةً بالجمهوريات السابقة، في حين يركِّزُ رابعها على دراسة التحول الديمقراطي في كل من بنين والفلبين وبورما، ومنها لاستشراف الانتقال الديمقراطي في السودان.

أولاً: الإطار النظري للبحث

منذ الثورة الأمريكية وتأسيس حكومة تمثيلية في الولايات المتحدة في أواخر القرن الثامن عشر، انتقلت مئات الدول إلى الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وعلى الأخص خلال المائة عام الماضية، مثل: جنوب أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وشرق وجنوب شرق آسيا، وأوروبا الشرقية، والشرق الأوسط. ولقد مرَّت هذه الدول بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في الوقت نفسه، ومع ذلك اختلفت أنماط وخصائص الانتقال الديمقراطي بشكل كبير؛ ففي بعض الدول، تترسخ الديمقراطية بأقلِ جهدٍ، بينما تستمر لآجال قصيرة وتكون تكلفتها باهظة الثمن في دول أخرى، وبينما نجحت بعض حالات الانتقال الديمقراطي فقد فشل كثير منها؛ حيث تقلَّد قيادة ديكتاتوريات منهارةٍ عدة ديكتاتوريين جدد أكثر وحشية وقمعًا من أسلافهم. وبين هذا وذاك، هناك دول أخرى تتأرجح في تجربتها الديمقراطية، ولا تزال عالقة في المرحلة الانتقالية والتي لم تكتمل أبدًا؛ حيث تَحولُ بعض المعوقات الإصلاحية دون الحريات السياسية ثم تُقلِّصها لاحقًا. لفهم هذه النتائج المتباينة، يسعى البحث في هذا القسم إلى فحص الطرق التي تنتقل بها الدول إلى الديمقراطية، وأثر ذلك على نجاح الديمقراطية.

إن الانتقال الديمقراطي عمليةٌ تنتقل فيها الدولة من الديكتاتورية إلى الحكومة التمثيلية؛ أي المرحلة الوسيطة التي تبدأ بحل النظام القديم وتنتهي بإنشاء نظامٍ جديدٍ، ومن ثم، فإن الانتقال هو الفترة الفاصلة بين نظامِ حكمٍ استبدادي وآخر ديمقراطي.

ويُعتقد أن هناك مرحلتين واسعتين تؤديان إلى الديمقراطية، هما: التحرر Liberalization والدمقرطةDemocratization . وتتميز عملية الانتقال من الاستبداد إلى التحرر إلى الديمقراطية بعلاماتٍ مختلفةٍ؛ حيث يشير شميتيرSchmitter وأودونيل O'Donnell على سبيل المثال إلى الانتقال على أنه الفترةُ الفاصلةُ بين نظامٍ سياسي وآخر، وأن بداية الانتقال من الاستبداد غير مؤكدةٍ إلى حد كبير، لكن العُرَض الرئيس هو أن النظام القائم يضعف أو يتلاشى وتصبح أيديولوجيته وسياساته موضع تساؤلٍ، وهي المرحلة التي يطلق عليها (عملية حل النظام الاستبدادي). في هذه المرحلة، قد يحدث الانتقال بالتوافق من خلال الانخراط في سياسات التحرر (Schmitter و O'Donnell، ١٩٨٦). حيث عادةً ما

يطلق النظام مجموعة من القيود المخففة، ويزيد مساحة الحريات والحقوق لكل من الأفراد والجماعات مع الانتقال الديمقراطي، وقد يتجلى ذلك في الساحة الاقتصادية أو السياسية أو في الاثنين معًا. ومع تنفيذ سياسات التحرر يمكن أن يُمهد الطريق للديمقراطية. على سبيل المثال، بعد إطلاق سراح نيلسون مانديلا من السجن عام ١٩٩٠، بدأ النظام السياسي في جنوب أفريقيا بإظهار بوادر التحرر الاقتصادي والسياسي؛ حيث يأتي التحرر قبل الانتقال الديمقراطي. وهذا ما حدث في بنين Benin عام ١٩٩١؛ حيث تم تمديد الحقوق السياسية مع إصلاح الدستور لتطبيق نظامٍ حزبيٍّ تنافسيٍّ قائم على مبادئ الديمقراطية الليبرالية.

وتشير الدمقرطة (عملية ظهور المؤسسات الديمقراطية) عمومًا إلى تطوير علاقاتٍ اجتماعيةٍ أكثر مساواة، بالإضافة إلى القضاء على الهياكل الاستبدادية، وتقليل دور الدولة في القطاع الاقتصادي، وإدخال سياسات اقتصادية تُعطي مزيدًا من الاعتبار لحقوق العمال، وتتعزز المشاركة الديمقراطية من خلال مشاركة المواطنين، كما تتطور أساليب القيادة الديمقراطية. بعبارة أخرى، تضمن هذه المرحلة الحق في تحدي القادة والسياسات القائمة، واستبدال هؤلاء القادة من خلال انتخابات تنافسية، وتفترض مثل هذه المنافسة حقوق الاقتراع الواسعة، وحرية التعبير، وتكوين الجمعيات، وضمانات للحريات المدنية الأساسية. وعليه، فإن عملية الانتقال الديمقراطي تمر بثلاث مراحل، والتي تبدأ بالتحرر؛ أي: إتاحة الحريات، ثم الانتقال والذي يحدث عندما تُجبر الحكومات الاستبدادية على التنازل عن السُّلطة، ثم تأتي مرحلة الدمقرطة والتي تُرسي قواعد ومؤسسات العمل الديمقراطي. ومن ثم، تنطوي عملية الدمقرطة على خطوات أكثر من مجرد اتساع الحقوق السياسية، كما تتعدد أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، والتي تقوم على أسس ديمقراطية.

وفي إطار التفرقة بين التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي، قد يتطرق البعض (سليمان،٢٠١٩)، إلى تعريف التغيير بأنه استبدال نظامٍ بغيره دون تغييرٍ حقيقي في البنية الاجتماعية لسُلطة النظام السياسي، والذي يقتصر على تغيير قمة الهرم السياسي التي قد تسلك قواعد اللعبة السياسية نفسها لسابقيها، بينما الانتقال الديمقراطي يشير إلى القواعد والممارسات التي تظهر في تغير البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للسُّلطة وهذا

يتجلَّى في ظهور فواعل جدد في السلطة وفقًا لقواعد التنافس السياسي الذي يتيح انتخابات حرة ونزيهة تستطيع من خلالها كافة القوى السياسية التنافس للوصول للسلطة. ومن ثم قد يتشابه تعريف التغيير السياسي بمفهوم التحرر، ولكلتا الحالتين مرحلة لاحقة لمرحلة الانتقال الديمقراطي وليس بالضرورى أن تؤدي إليها. باختصار، يشير الانتقال الديمقراطي إلى التغيير من نظام غير مُنتخبٍ إلى نظام منتخب شعبيًّا، والتأكيد على هذا الملمح مهم؛ لنميز بين التحولات الديمقراطية والانقلابات العسكرية أو التغيير السياسي؛ حيث يتم -على سبيل المثال - استبدال حكومة بأخرى غير مُنتخبة.

وبالتركيز على نمط الانتقال الديمقراطي، تشير أغلب الأدبيات إلى أن نمط الانتقال يفسر الشكل الذي ستتخذه الديمقراطية الجديدة، وما إذا كان من المُحتمل أن تنتقل أم تنقلب؛ فطريقة الانتقال الديمقراطي تساعد على تشكيل الديمقراطية الجديدة، وتؤثر على قدرتها على التوحيد؛ حيث تؤثر أنماط وخصائص العملية الانتقالية (أي أنماط الانتقال) على احتمالية التوطيد الديمقراطي؛ لأن نمط الانتقال ينتج ترتيبات مختلفة، وأنواعًا متباينة من الأنظمة الديمقراطية (Guo وStradiotto، ٢٠١٤). بعبارة أخرى، غالبًا ما ترتبط الفترة الانتقالية بصياغة نماذج اقتصادية وترتيبات مؤسسية يمكن أن تصبح أنماطًا ومعايير يصعُبُ تغييرها لاحقًا. ومن ثم، إما أن تعزز الترتيبات السياسية - التي شكَّلها الانتقال - المنافسة وسيادة القانون أو تكون عقبةً حقيقيةً ومن ثم يتعثر مسار الانتقال الديمقراطي. كما أن التحولات الناجحة تشجِّع الاستقرار السياسي وسيادة القانون وحقوق الملكية المحمية، ومن ثم فإن التحولات التي يشوبها قمع المنافسة ستؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وتعزز من فرص العودة إلى الاستبداد. وتلعب القوى السياسية، الدور الرئيس في تحديد نمط الانتقال. على سبيل المثال، تشجع القوانين أو الأنظمة الانتخابية، بمجرد اعتمادها، بعض القوى السياسية على الانخراط في المنظومة السياسية بينما تثبط عزيمة الآخرين في الوقت نفسه. ومن ثم، يتوقف الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، أو العكس من الديمقراطية إلى التسلطية على الكثير من العوامل، والتي قد تحفز التغيير في اتجاهٍ أو آخر. وترتبط هذه العوامل بالأزمات

الاجتماعية والظروف الهيكلية، وأنماط معينة من العلاقات الإنسانية التي تتأثر بالثقافة السياسية والخبرات التاريخية.

وفي إطار أنماط الانتقال الديمقراطي، قسَّم هنتنجتون الانتقال إلى ثلاثة أنماط؛ الأول: أطلق عليه التحولات أو الانتقالات transitions، والتي تأتي بمبادرة من النظام (من القمة / الأعلى) وهو ما يسمى باتفاقيات النُّخبة أو الاتفاقيات التعاونية (Guo وStradiotto ،٢٠١٠) بين النخب للحد من عدم اليقين الذي يميز الانتقالات، ومن ثم تسهم هذه الاتفاقيات في الانتقال السلس للسلطة، وتأسيس ديمقراطية مستقرة. والثاني: البدائل replacements والتي يتم دفعها من الشعب والقوى السياسية (الأسفل/القاعدة)، وتعكس تمزقاً في النظام التسلطي، ويؤدي إلى استبدال النخب السائدة. والثالث: التبديلات transplacements التي تمثل شكلًا مختلطًا، يتم فيه التفاوض على الإصلاح الديمقراطي بين النظام والمعارضة.

بينما نعتقد أنه عادةً ما يوجد مساران للانتقال الديمقراطي: الخارجي والداخلي؛ ففي المسار الأول، تدفع القوى الدولية والإقليمية الدولة للانتقال الديمقراطي سواء بممارسة الضغوط السياسية والعقوبات الاقتصادية، أو بالتآمر ضد النخبة الحاكمة مع منافسيها سواء القوى الشعبية (في صورة الثورة من خلال إستراتيجيات القوة الناعمة والترويج للديمقراطية)، أو بالتنسيق مع المؤسسة العسكرية سواء بدعم الانقلاب أو بالتحيز لأحد طرفي الحِراك. وهناك أمثلة عدة على هذا المسار مثل: ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، والعراق بعد تدخل التحالف الدولي، وأفغانستان وليبيا.

أما عن النمط الثاني، فله سيناريوهان؛ إما الانتقال من الأعلى أو القمة؛ أي: بمبادرة من النخبة الحاكمة، والتي عادة ما تلجأ لاتباع هذا النمط بوصفه آخر الحلول في إدارة أزمة النظام للخروج بأقل الخسائر المُمكنة، وإما أن يحدث الانتقال من القاعدة؛ حيث تتوافق القوى السياسية، وتلتحم مع الشعب ضد القمة أو النُّخب الحاكمة.

وعادةً ما تكون فترة ما بعد الانتقال في نمط الانتقال من الأسفل على عكس نمط الانتقال من الأعلى؛ إذا تكون مشحونة بالتحديات التي تعكس حربًا باردة بين المواطنين وبقايا

النظام القديم ونخبته التي لديها رغبة جامحة في استعادة السلطة؛ حيث تستخدم النخبة وأنصارها الأسلحة الممكنة كافة، وقد يصل بهم الأمر إلى تقديم نُخبٍ جديدة غير محسوبة عليهم؛ لاحتواء الشعب ومحاولة إخماد الروح الثورية، وكسب التنافس السياسي مع منافسيهم. وتعد هذه المرحلة أخطر وأهم من الإطاحة بالنظام القديم؛ حيث يتحدد مصير المسار الديمقراطي بقدرة القوى الثورية على قيادة المشهد السياسي، ومناهضة بقايا النظام، وعادة ما تتسم المشاعر الثورية للحركات الاحتجاجية في تلك المرحلة بالواقعية السياسية؛ حيث تتوقف شعاراتها الثورية، وتدخل في تحالفات لتحقيق أهداف برجماتية (حامد، ٢٠٢٢).

وبالتطبيق على الحالة السودانية يعتقد البعض (حامد، ٢٠٢٢، ٥٠)، أن الانتفاضة جاءت من داخل النظام؛ أي من القمة، وذلك من خلال خطة سعودية إماراتية محكمة مع المؤسسة العسكرية السودانية للانقلاب على البشير خاصةً وأن العسكر كانوا على تواصل بالقوى الثورية في المدن السودانية منذ بدء الحراك الثوري، ومن ثم أصبح المجلس العسكري حكومة الأمر الواقع. إلا أنني أختلف مع هذا الرأي؛ حيث أرى أن هذه الانتفاضة جاءت بالأساس من القاعدة، وجاء النفوذ الإقليمي المُتمثل في السعودية والإمارات للتنسيق مع المؤسسة العسكرية؛ لاحتواء الشعب وتقديم البشير كبش فداء لحماية مصالحهما والعمل على تشكيل حكومة موالية. ومن ثم اتخذت الانتفاضة السودانية في جمهوريتها الخامسة نمط الانتقال من الأسفل مع تحيز المؤسسة العسكرية لها نتيجة الضغوط الإقليمية والدولية؛ أي تداخل العامل الداخلى مع الخارجي الداعم للانتفاضة. بينما أتفق مع (حامد) في أنه من المؤكد أن الجيش قد عقد صفقة مع الفاعل الإقليمي لحماية مصالحه، والتي تتضح معالمها في المُماطلة، ومد المرحلة الانتقالية وفقًا لاتفاقية جوبا للسلام عام ٢٠٢٠.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل سيستطيع الشعب السوداني مواجهة الثورة المضادة والتي تنفذ بأياد إقليمية؟ وهل هي انتفاضة حقيقية أم خدعة قامت بها المؤسسة العسكرية لاحتواء الأزمة وتهدئة الوضع (المشاعر الثورية) والمماطلة مع القوى الحزبية لتوزيع المكاسب السياسية مع الأطراف الموالية (مرحلة الواقعية السياسية)، ومن ثم تظل

سياسات نظام الإنقاذ لكن بوجوه مستجدة؛ أي لم تتغير قواعد اللعبة السياسية، ومن ثم فإن ما حدث يظل في مرحلة البدائل؛ أي: استبدال نخبة بغيرها غير مُنتخبة، وتتبع نفس سياسات نظام ما قبل الانتفاضة نفسه، ومن ثم لم يحدث تغيير أو انتقال حقيقي للديقراطية. وعليه يحاول القسم الآتي التعرض لهذه التساؤلات؟

ثانيًا- الانتفاضة السودانية: الأسباب والنتائج

لم تختلف أسباب الاحتجاجات السودانية عام ٢٠١٨، كثيرًا عن أسباب اندلاع الموجات الأولى من ثورات الربيع العربي في كل من مصر وتونس وليبيا، والتي يمكن تصنيفها في ثلاثة عوامل رئيسة تتمثل فيما يأتي:

١. عوامل اقتصادية:

تحتل الظروف الاقتصادية الصعبة المرتبة الأولى في القائمة التي دفعت الشعب السوداني للاحتجاج حتى وصفها البعض بـ «القشة التي قَصمت ظهر البشير» لاسيما مع أزمة الثالوث التي جمعت الخبز والوقود والسيولة، ورغم أن أغلب الدراسات ترى أن قرار الحكومة الخاص بتسعير الخبز فجَّر شرارة الثورة، وتسبب في اندلاع الاحتجاجات في مدينة (عطبرة)؛ حيث أعاد ذلك ذاكرة الشعب إلى احتجاجات ثورة أبريل عام ١٩٨٥ ؛نتيجة لتشابه الظروف والمُسببات؛ حيث قام الرئيس الأسبق (جعفر النميري) خلال الفترة (١٩٦٩-١٩٨٥) بإعلان التقشف ورفع الدعم عن الخبز والوقود، وذلك تنفيذًا لتوصيات البنك الدولي.

إلا أن المعاناة الاقتصادية للشعب السوداني تعود إلى سلسلة من الإجراءات التي بدأت مع فشل البرنامج الاقتصادي الذي أقرَّته الحكومة لمدة ثلاث سنوات خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤)؛ والتي ركَّزت على ضخ الأموال في أجهزة الدولة السيادية من جيش وشرطة. كما كررت الحكومة فشلها في طرحها برنامج آخر لخمس سنوات خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) وتمثلت نتائجه في نوفمبر عام ٢٠١٦ في رفع الدعم عن الدواء، وارتفاع معدل التضخم. وفي

ديسمبر عام ٢٠١٧ رفعت الدولة سعر الدولار الجمركي إلى ١٦٠% ،الأمر الذي أدى إلى انهيار العملة، ومن ثم أدى ذلك لارتفاع معدلات التضخم (الأموي،٢٠١٩). بالإضافة إلى الأزمة المالية للدولة وتسببها في مظالم اقتصادية، واستياء شعبي واسع، والذي تجلَّى مع انفصال جنوب السودان في ٩ يوليو عام ٢٠١١؛ حيث أنهى حقبة الطفرة النفطية (شوك، ٢٠٢٠). على سبيل المثال مثلت عائدات النفط ٥٠% من الإيرادات المحلية و ٩٥ % من عائدات التصدير خلال الفترة (٢٠٠٣ -٢٠١١)، إلا أنه مع انفصال الجنوب خسر الشمال ما يقرب من ٧٥% من عائدات النفط للخرطوم؛ لأن ثلثي موارد النفط تتمركز في الجنوب، والذي يمثل حوالي ٦٠% من عائدات السودان من العملات الأجنبية.

كما اتخذت الحكومة إجراءات صارمة للحد من المعروض النقدي في الأسواق؛ مما أدى إلى نتائج عكسية تسببت في مصاعب بالغة للمواطنين خاصة في فترة عيد الأضحى عام ٢٠١٨؛ حيث لم تستطع أغلب فئات الشعب سحب أو إيداع رواتبهم (Medani، ٢٠٢٢). إلى جانب تفاقم الفقر والبطالة؛ حيث بلغ معدل انتشار الفقر بين سكان الحضر والريف ٢٦٪ و ٥٧.٦٪ على التوالي، لاسيما في دارفور والشرق مقارنةً بالخرطوم والولايات الوسطى.

٢. عوامل سياسية:

منذ أن تولَّى نظام الإنقاذ الحكم في يونيو عام ١٩٨٩، اتخذ قرارات وسياسات عدة لضمان بقائه في السلطة، ومنها سياسات "التمكين"؛ حيث يوظفها بوصفها آلية لاستبدال العناصر المحسوبة على المعارضة بالكوادر الموالية له خاصة في القطاع العام وأجهزة الشرطة والجيش. بالإضافة إلى انتهاج إستراتيجية شَرذَمة الأحزاب المعارضة وبالأخص حزبا الأمة والاتحاد الديمقراطي بزعامة الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني على التوالي، اللذين كانا ولا يزالان على رأس الحزبين منذ أكثر من ٥٠ عامًا. حيث عمل النظام على خلق انشقاقات داخل الحزبين؛ ليفسح المجال لظهور أحزاب جديدة تقوم بمشاركات صورية بهدف صبغ النظام بالشرعية والتعددية. إلى جانب التضييق على الإعلام ومؤسسات

المجتمع المدني من خلال ما يُعرف بـ "الرقابة القبلية" والتي فتحت الباب على مِصراعيه لمصادرة الصُّحف وحظر الكتابة على بعض الصحافيين، وإرهاقهم بالاستدعاءات الأمنية ومقاضاتهم أمام المحاكم (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩). فضلًا عن إغلاق كثير من مؤسسات المجتمع المدني واستبدالها بكيانات صورية موالية للنظام. ومن ثم، دفعت هذه الممارسات القمعية، المجتمع السوداني إلى الانتفاض؛ حيث قاد الشباب والطلاب حركات سلمية تطالب بالخلاص.

ويضاف إلى ذلك، الأداء المضطرب للنظام فيما يتعلق بسياساته الخارجية التي اتسمت بالتقلب وفقدان المصداقية؛ فمن ناحية انقلب النظام على تحالفاته السياسية مع إيران، كما ورَّط نفسه في حرب اليمن بإرساله جنودًا للانضمام إلى الحرب إلى جانب السعودية والإمارات؛ مما زاد استياء السودانيين من النظام (رامي، ٢٠١٩).

كما ترجع أسباب انهيار وتفكك نظام الإنقاذ إلى تعاظم الانقسامات داخل قوات أمن الدولة وحزب المؤتمر الوطني الحاكم؛ وذلك بشأن المفاوضات مع الحركة الشعبية فيما يخص كلاً من تحرير السودان المتمردة في جنوب السودان على المناطق الحدودية الغنية بالنفط، وموقف الحملات العسكرية في جنوب كردفان ودارفور. بالإضافة إلى تصاعد المعارضة في صفوف المؤسسة الأمنية؛ الأمر الذي دفع البشير إلى إقالة كثير من كبار المسؤولين.

أضف إلى ذلك إصرار القيادة السياسية على إغلاق كافة أبواب الحوار السياسي، وعدم تقديم أية تنازلات حقيقية خلال مؤتمر الحوار عام ٢٠١٤، إلى جانب رفض مطالب المعارضة بتأجيل انتخابات عام ٢٠١٥ إلى حين التوصل إلى اتفاق على دستورٍ جديدٍ وإجراءات انتخابية نزيهة. وفي المقابل، قام النظام بحملة اعتقالات واسعة لأهم رموز المعارضة، وكان على رأسهم، رئيس الوزراء السابق (الصادق المهدي). وعلى الرغم من محاولة الرئيس البشير تجنب المزيد من التدهور وقيامه بتعيين رئيس جديد للوزراء في

سبتمبر عام ٢٠١٨، فإن ذلك الإجراء لم يعكس رغبة حقيقية في التغيير؛ حيث احتفظ التشكيل الحكومي بمعظم وزرائه السابقين.

٣. السياسات المضطربة للنظام في إدارة الأزمة:

لم يختلف تعامل نظام الإنقاذ مع الثوار عن نظيره المصري؛ حيث لجأ إلى الحل العسكري لقمع الاحتجاجات ونشر الشرطة وقوات الأمن شبه العسكرية ضد المتظاهرين السلميين في أنحاء السودان. كما أنه لم يختلف عن النظام المصري إبان الانتفاضة في التقليل من قيمتها ووصف قادتها بالبلطجة والتخوين والتآمر مع الخارج؛ الأمر الذي أشعل فتيل الانتفاضة؛ مما أجبر البشير على تأجيل تعديل دستوري يُمكِّنه من ولاية ثالثة. ومع إعلان البشير لحالة الطوارئ وحل الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والتمادي باستبدال القيادات المدنية للثمانية عشر محافظة بحوالي ستة عشر من القيادات العسكرية واثنين من جهاز المخابرات والأمن الوطني، هاجت الروح الثورية واندفع المتظاهرون إلى شوارع أكثر من ٥٠ حيًّا في السودان مرددين شعارات: (حرية سلام حرية) الذي تطور إلى (حرية سلام عدالة)، و(مدنية، وسلمية) و(جيشنا معانا وما همنا) و(تسقط بس) (Medani، ٢٠٢٢).

واستمرت سياسة النفاق البشيري والمماطلة بعد أن فرضت محاكم الطوارئ أكثر من ٨٠٠ حكم بالسجن والغرامة ضد النشطاء المناهضين، وعلى الرغم من استقالته من الحزب الحاكم في محاولة لتأكيد عزمه على الإصلاح السياسي فإنه عيَّن حليفه المُقرَّب (أحمد هارون)، نائبًا لرئيس حزب المؤتمر الوطني؛ الأمر الذي لم ينطلِ على الثوريين، ومن ثم، كان على الجيش أن يقف مع الشعب ضد البشير.

إن تاريخ السودان الحافل بالانتفاضات صَقل من خبرات الشعب السوداني في فهم الالتواء السياسي الذي حاول نظام الإنقاذ ممارسته؛ حيث أبَى الشعب اختطاف الدولة، وتميزت القوى الاحتجاجية بالتماسك والتنظيم ضد النظام؛ فعلى سبيل المثال، عززت

الجمعية المهنية السودانية قدرتها على التعبئة والتنسيق بين القطاعات المهنية المختلفة في شتى نواحي الدولة.

وفي إطار رصد وتحليل نتائج الانتفاضة السودانية عام ٢٠١٨، تعد الوثيقة الدستورية إحدى أهم النتائج بعد إسقاط نظام الإنقاذ؛ حيث حددت الوثيقة مهمات المرحلة الانتقالية، وأبرزها: التنفيذ الفعال للسياسات والتدابير المهمة لتحقيق السلام الشامل في مناطق دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان بالتشاور مع جميع الجماعات المسلحة. وإنهاء الحرب بشكلٍ كاملٍ من خلال معالجة جذور المشكلة السودانية وتداعياتها، ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وإلغاء العقوبات.

وقد نصت الوثيقة على ترتيبات المرحلة الانتقالية الطويلة التي تمتد لتسعة وثلاثين شهرًا، يتشارك خلالها المدنيون والعسكريون في إدارة شؤون السودان عبر ما يسمَّى بـ "المجلس السيادي"، بواقع خمسة أعضاء لكل فريق، إضافة إلى شخصيةٍ وطنيةٍ يتم التوافق عليها، كما تم التوافق على أن تترأس شخصية عسكرية المجلس في الفترة الأولى، ومدتها واحد وعشرون شهرًا، في حين يتولى المدنيون الرئاسة في الثمانية عشر شهرًا المتبقية. كما جددت صلاحيات المجلس السيادي في الاختصاصات التشريعية مع صلاحيات أخرى مرتبطة بالقضايا السياسية والأمنية وملفات السلام مع الحركات المسلحة التي تقاتل الحكومة المركزية في عددٍ من مناطق السودان. إلى جانب ذلك نصَّت الوثيقة على تشكيل مجلس للوزراء شريطة ألا يتجاوز عدد أعضائه عشرين وزيرًا، يعتمدهم مجلس السيادة، ويتمتع مجلس الوزراء بكل الصلاحيات التنفيذية إضافة إلى صلاحيات مشتركة مع مجلس السيادة، بما فيها صلاحية التشريع. كما دشنت الوثيقة مجلساً تشريعياً يشكل فيه فصيل إعلان الحرية والتغيير ٦٧٪ من أعضائه، وتستكمل الفصائل الأخرى النِّسب المتبقية. فضلًا عن إنشاء لجنة تحقيق في مجزرة ٣ يونيو التي وقعت في عام ٢٠١٩ .

وتعد اتفاقية جوبا للسلام التي عُقدت بعد مشاورات وطنية مكثفة في ٣١ أغسطس عام ٢٠٢٠ في عاصمة جنوب السودان، المحطة الثانية المهمة لعملية الانتقال الديمقراطي؛ حيث

وقَّع (حمدوك) والجبهة الثورية السودانية بعد أقل من عامين على إنشاء مجلس السيادة المؤلف من ١١ عضوًا من السودان؛ بهدف إصلاح قطاع الأمن في الجناح المسلح للجبهة الثورية السودانية، وإدارة الوضع المضطرب في كثير من المحافظات وهي: النيل الأزرق وغرب وجنوب كردفان، وإصلاح الأراضي وإعادة توزيعها (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠٢٠). إلا أنها فشلت في فصل الدين عن الدولة، وإلغاء جميع القوانين والأفعال التي تُمارس ضد المرأة. ولم يكن من الغريب أن تفشل الاتفاقية في تحقيق غاياتها ككثير من مثيلاتها السابقة؛ حيث شهدت السودان على مدار تاريخها ما يقرب من ٨٠ اتفاقية سلام(Nyuykonge، ٢٠٢٢).

ثالثًا- الجمهورية السودانية الخامسة تمايز واختلاف أم تكرار للسيناريو ذاته؟

مرت السودان بخمس جمهوريات؛ حيث أضعف نظام الجمهورية الأولى بنية الدولة، ومُزَّقت هويتها وقوميتها وتناوبت على الحُكم في تلك الفترة حقبتان: حقبة الحكم (التركي / المصري) خلال الفترة (١٨٢١- ١٨٨١)، و(الإنجليزي/المصري) خلال الفترة (١٨٩٨-١٩٥٦).

وجاءت الجمهورية الثانية خلال الفترة (١٩٥٨-١٩٦٤)، مع إقرار دستور الحكم الذاتي للسودان عام ١٩٥٣، واستقلالها عام ١٩٥٦، ورغم حل المؤسسة البرلمانية عام ١٩٥٨، لا يزال السودان يعاني حتى هذه اللحظة من إرث الاستعمار الذي يتمثل في تناثر الدولة بين إثنيات متنافرة ما زال تأثيرها قائمًا على الهوية القومية للشعب السوداني في ظل التعدد الثقافي والإثني، بالإضافة إلى الدور الرئيس للمؤسسة العسكرية التي لم تترك المشهد السياسي(سليمان،٢٠١٩)؛ حيث توالت الاضطرابات السياسية التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر عام ١٩٦٤، وشُكِّلت الحكومة الانتقالية على أنقاض الحكم العسكري بقيادة (سر الختم الخليفة)، أعقبها مؤتمر المائدة المستديرة لتهدئة أوضاع التمرد في الجنوب، وضياغة وثيقة دستورية ولكنها سرعان ما باءت بالفشل؛ نتيجة الزبائنية السياسية، وضعف القوى المدنية.

ومن ثم يمكن عد هذا التغيير تغييرًا في هرم السلطة؛ نتيجة استبدال بعض الوجوه بغيرها دون إحداث أي تغير حقيقي في بنية السلطة، وبذلك لم يرتقِ هذا التغيير إلى انتقال ديمقراطي.

وخلال حقبة الجمهورية الثالثة (١٩٦٥-١٩٨٥)، احتدم الصراع السياسي بين قوى الحرس القديم التي تتمثل في التيار القومي الإسلامي والبرجوازية والرأسمالية من ناحية وقوى التيار الشيوعي الجديد الذي كان يفرض نفوذه على القطاعات النقابية في السودان ذلك الحين، والذي نجح- بالاتفاق مع المؤسسة العسكرية - في اعتلاء السلطة عام ١٩٦٩، ونتيجة ضغوط القوى الحزبية قدَّم بعض الإصلاحات الجزئية خلال السبعينيات، ولكنها لم تلقَ قبولًا شعبيًّا، وقامت على إثرها انتفاضة أبريل عام ١٩٨٥ للإطاحة بنظام مايو. وواجه الانتقال الثاني صعوبات بحجم ١٦ عامًا من الديكتاتورية السابقة. فمن ناحيةٍ فشلت القوى الحزبية في الحوار الوطني بقيادة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية؛ نتيجة التركيز على تصفية أحد الفصائل السياسية، والجدل حول هوية الدولة الإسلامية من ناحيةٍ أخرى، وهو الأمر الذي يعاد برمته في الانتقال الحالي، ويضاف إلى ذلك عدم دمج المؤسسة العسكرية لقوى الجنوب، مما أدى لاحقًا لانفصالها، كما أن حل جهاز أمن الدولة تشابه إلى حدٍّ كبير مع المطلب الحالي بطرد كل من وُظِّف في مؤسسات الدولة وفقًا لسياسات التمكين، والتي لم تشمل مؤسسة واحدة مثل جهاز أمن الدولة، وإنما شملت عددًا كبيرًا من المؤسسات؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى فوضى عارمة لا يمكن توقعها أو إدارتها.

أما عن الجمهورية الرابعة، وهي حقبة نظام الإنقاذ خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٨)، فقد سجل السودان مشاهد عدة من الاستقطاب السياسي والانشقاقات السياسية والحزبية في ظل بيئة دولية متقلبة تمثلت في سقوط الاتحاد السوفيتي وثبات القطبية الأحادية، والانتفاضات العربية والحرب اليمنية. بينما شهدت الساحة السودانية الداخلية محاولة انقلاب فاشلة في أبريل عام ١٩٩٠، إضافة إلى تصاعد حركات الاحتجاج المسلحة عام ٢٠٠٢ في دارفور، وانفصال جنوب السودان عام ٢٠١١، كما تكررت محاولة الانقلاب مرة ثانية بقيادة محمد إبراهيم عبد الجليل عام ٢٠١٢، ثم اندلعت انتفاضة سبتمبر عام ٢٠١٣، التي قمعتها الشرطة

وراح ضحيتها أكثر من مائتي قتيل (أبو شوك ومحمد،٢٠٢٠). فضلًا عن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي أشرنا إليها سابقًا.

ومع فشل مبادرة الحوار الوطني، واندلاع الاحتجاجات، سجَّل التاريخ ميلاد الجمهورية السودانية الخامسة.

وجملة القول إن التاريخ السوداني حافل بالانتفاضات؛ حيث سجل ثلاث انتفاضات شعبية بدأت بانتفاضة أكتوبر عام ١٩٦٤، والتي تعد الأولى في تاريخ القارة الإفريقية ضد نظام الرئيس إبراهيم عبود، تلتها انتفاضة أبريل عام ١٩٨٥،والتي أطاحت بالرئيس جعفر النميري؛ وصولًا لانتفاضة ٢٠١٨، والتي كتبت نهاية نظام البشير. وعلى الرغم من أن عوامل وأسباب هذه الثورات متشابهة، فإن الاختلافات بينها تتعلق بالدوافع الثورية. فمن ناحيةٍ، قامت أول انتفاضة جماهيرية في إفريقيا عام ١٩٦٤ ضد نظام الجنرال إبراهيم عبود الذي حكم البلاد لمدة ست سنوات، وعلى الرغم من النهضة الاقتصادية التي حققها النظام فإنه قيَّد الحقوق والحريات العامة؛ الأمر الذي أشعل فتيل الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه، ولأنها كانت انتفاضة تعكس الثقافة السياسية والمدنية للمواطنين اندلعت من فناء الحرم الجامعي؛ حيث قادتها جامعة الخرطوم وانضمت إليها الأحزاب السياسية والنقابات التي تحالفت تحت اسم "الجبهة المنظمة"، والتي استطاعت حل المجلس العسكري تجنبًا لإراقة الدماء.

أما انتفاضة ٦ أبريل ١٩٨٥، فتعود أسبابها إلى الظروف الاقتصادية المتدهورة، وسياسات النظام التي قامت على الأُحادية وقهر المواطنين وإذلالهم، ومن ثم بدأ الحراك الثوري لهذه الانتفاضة يوم ٢٦ مارس عام ١٩٨٥، لإسقاط نظام النميري، وانطلقت المسيرات الطلابية من جامعة الخرطوم لتخرج بعدها مدن العاصمة الثلاث تهتف بشعارات ضد النظام القائم لتكتمل الحلقة في ٦ أبريل ١٩٨٥ بانحياز القوات المسلحة إلى المتظاهرين، بقيادة وزير الدفاع المشير عبد الرحمن سوار الذهب. بينما تمثلت أسباب الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١٨، في معاناة الشعب السوداني من حكم شمولي استمر ما يقرب من ٣٠ عامًا،

والذي عمل على استنزاف السودان وإغراقه في الدَّين الخارجي الذي قُدِّر بحوالي ٤٥ مليار دولار و٧٠% من معدل التضخم (علي، ٢٠١٩). بالإضافة إلى الانقسام والتشرذم نتيجة انفصال الجنوب الذي ترتب عليه خسائر بلغت ٧٥% من عائدات النفط. كما تجاوز معدل البطالة ٢٠٪؛ الأمر الذي يوضح مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية، أضف إلى ذلك تدني الأوضاع الإنسانية المتمثلة في انتهاك كثير من حقوق الإنسان وقمع الحريات.

وفي هذا السياق، يتضح أن الانتفاضات الشعبية السودانية الثلاث تشابهت إلى حد ما في الدوافع والعوامل التي أدت إلى اندلاعها مثل: التدهور الاقتصادي، والقيود على الحريات والحقوق. إلا أن انتفاضتي أكتوبر وأبريل قادتهما الحركة النقابية وغيرها من الحركات السياسية في المدن الكبرى فقط وخاصة الخرطوم، بينما انتشرت انتفاضة ٢٠١٨ في جميع المدن، وفي كل شبر في أركان السودان؛ حيث حشدت فئات من كل طوائف الشعب، ومن كل أبنائه، وضمَّت لها الأطباء والمهندسين والمحامين المتظاهرين يوم ٢٥ أغسطس عام ٢٠١٨، وقد لاقت هذه الانتفاضة دعمًا واستجابةً غير مسبوقينِ منذ عقود على مستوى الأصعدة المختلفة سياسيًّا وجماهيريًّا وحزبيًّا، كما تميزت بالتأكيد على المطالب السياسية في المقام الأول، رغم المعاناة الاقتصادية الشديدة التي كانت تعانيها السودان؛ حيث رفع الشعب شعار: (الحرية والسلام والعدالة).

وعليه، تميزت انتفاضة ٢٠١٨ عن سابقتيها بطول أمدها؛ حيث استمرت الانتفاضة ستة أشهر، نظمت خلالها احتجاجات وإضرابات واعتصامات عدة لم تقتصر على المؤسسات التعليمية مثل: حرم الجامعات، والمدارس الثانوية، بل شملت ـ أيضًا ـ قطاعات الدولة بشقيها العام والخاص، وانضم موظفو القطاعين لصفوف الثوار؛ مما نجم عنه إضرابات عمال ميناء بورسودان على البحر الأحمر للمطالبة بإلغاء بيع الميناء لشركة أجنبية، كما تميزت هذه الانتفاضة باتساع نطاقها الجغرافي؛ حيث شملت أحياء الطبقة الوسطى وما دون ذلك، وانتشرت في الولاية الشرقية على البحر الأحمر مرورًا إلى الشرق، ودارفور ووصولًا إلى أقصى غرب السودان. كما تميزت أيضًا، بتنوع واتساع فئات الشعب المختلفة المشاركة؛

حيث تألفت القوى الثورية من شبكات أفقية تضم كلاً من الشباب الثوريين، ومنظمات المجتمع المدني، فضلًا عن القوى الحزبية المعارضة، ومما امتازت به هذه الانتفاضة كذلك، استخدام آليات مستحدثة في التعبئة؛ حيث لم تقتصر على التنظيم الأفقي بل أخذت الهيكل الهرمي الذي جمع بين شبكات أفقية وجمعيات ونقابات رأسية تجمع المهنيين بشكل يقوم على نشر المعلومات وجدولة الحراك الثوري بصورة سلمية مُنظمة ومنتظمة في الآن نفسه.

رابعًا- الانتقالات الديمقراطية المشابهة وموقف السودان منها:

تتشابه حالات الانتقال الديمقراطي في كل من بنين والفلبين وبورما مع الانتفاضة السودانية في التداعيات والظروف، وفي استبداد نظام ما قبل الانتفاضة، والذي جاء بالانقلاب العسكري. إلى جانب تشابه الخبرات في محاولات الحوار الوطني وانخراط المؤسسة العسكرية في مرحلة الانتقال. إلا أن هذه التجارب اختلفت في نمط الانتقال ومدته ونتائجه. فمن ناحية، جاء نمط الانتقال الديمقراطي في بنين بمبادرةٍ من النخبة الحاكمة (الانتقال من الأعلى)؛ بهدف تجنب الخسائر واكتساب شرعية جديدة تتلاءم مع الروح الثورية، ودشنت حوارًا وطنيًّا ساعد على ترسيخ واستقرار الديمقراطية، بينما تتشابه الفلبين مع الثورة السودانية في نمط الانتقال الديمقراطي من الأسفل (القاعدة)؛ حيث ثار الشعب - بتحيز من المؤسسة العسكرية - وأطاح بماركوس الذي أبَى أن يتنازل عن العرش، وعلى الرغم من عبور الفلبين لمرحلة الانتقال الديمقراطي فإنها لا تزال تعافر من أجل ترسيخ الديمقراطية.

أما عن بورما ومحاولات الانتقال من أسفل، فهي تقدم أسوأ نموذج للانتقال الديمقراطي؛ حيث انقلبت المؤسسة العسكرية على الإرادة الشعبية في أكثر من مناسبة سياسية موظِّفة إستراتيجية الحوار الوطني لاحتواء الشعب وإخماد وقتل الروح الثورية، ولا يزال النظام في مرحلة الهوية واللاانتقال. وعليه، يتطرق هذا القسم إلى تجارب الدول الثلاث بالتفصيل فيما يأتي:

١. بنين:

أصبحت بنين قصة نجاح ديمقراطي في غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية، رغم التدهور الاقتصادي وتاريخ التوتر العِرقي والجوار الاستبدادي، وفي ظل بيئة يُعتقد تقليديًّا أنها مُعادية للديمقراطية.

عُرفت بنين بـ "داهومي" والتي تأسست في القرن السابع عشر وتغير اسمها إلى جمهورية بنين الشعبية في عهد كيريكو Kérékou عام ١٩٧٤، وعدلها المؤتمر الوطني إلى جمهورية بنين عام ١٩٩٠. وكانت من أوائل الدول الأفريقية التي دخلت في الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة، واكتسبت سمعة بوصفها مختبر التحول الديمقراطي في أفريقيا. وقد مضى عقدان من الزمن منذ تدشين نظامها الديمقراطي، أجريت خلالها ستة انتخابات تشريعية وخمسة انتخابات رئاسية مع أربع عمليات انتقال للسلطة عكست ترسيخ قيم وممارسة الديمقراطية.

ففي البداية تتشابه بنين مع السودان في حالة الاضطراب السياسي بعد استقلالها، وعلى الرغم من تعدد وكثرة الانقلابات العسكرية في بنين مقارنةً بالسودان فإن نتائجها من تدهور وتشرذم التماسك المجتمعي ذلك الوقت كانت متشابهة؛ حيث عانت بنين من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بدءًا من إنهاء الاستعمار حتى ١٦ عامًا من الولاية الدكتاتورية لكيريكو. فمع منح فرنسا الاستقلال لداهومي في ١ أغسطس عام ١٩٦٠ شهدت ستة انقلابات عسكرية خمسة منها صيغت فيها دساتير مختلفة قبل أن يؤسس كيريكو الديكتاتورية، وعلى الرغم من أن الديكتاتورية أدت إلى استقرار النظام السياسي، فإن الدولة عانت من مصاعب اقتصادية كثيرة أدت في نهاية المطاف إلى الانتقال الديمقراطي عام ١٩٩٠(Bayer، ٢٠١٨، ٢٠).

وبدأت سلسلة الاضطراب السياسي في أول محاولة بعد الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي لإرساء الديمقراطية والقضاء على الإثنية الإقليمية؛ حيث أنشأ الدستور الجديد نظام الحزب الواحد وانتخب هوبير ماغا Hubert Maga من الشمال رئيسًا بنسبة ٧٠٪ من

الأصوات في ١١ ديسمبر عام ١٩٦٠. وفي غضون ثلاث سنوات، دفعت إضرابات موظفي الحكومة إلى قيام أول انقلاب عسكري بقيادة كريستوفر سوغلو Christopher Soglo الذي اعتلى السلطة في أكتوبر عام ١٩٦٣، وأقر دستورًا جديدًا، وفي يناير ١٩٦٤، انتقلت السلطة إلى الرئيس سورو ميغان أبيثي Sourou Migan Apithy، الذي استمر حكمه حوالي عامين حتى خرج من الخدمة في نوفمبر عام ١٩٦٥، ومن ثم، تم تمرير الرئاسة إلى كونغاكو Taïou Congakou، ولم يمر شهر حتى حدث الانقلاب الثاني في بنين والذي قاده سوغلو؛ لاستعادة السلطة لكن أطاح به موريس كواندیتي Maurice Kouandété بانقلاب ثالث في ديسمبر عام ١٩٦٧. وقام هو الآخر بتأسيس نظام عسكري مع Colonel Alley الذي قاد الدولة حتى يونيو عام ١٩٦٨، إلى أن انهار حكمه تحت وطأة الضغط الشعبي للجنة العسكرية الثورية، وتم تنصيب الدكتور إميل ديرلين زينسو Émile Derlin Zinsou رئيسًا للجمهورية في يوليو ١٩٦٨. إلا أن كواندیتي قام بالانقلاب الرابع للدولة مكررًا سيناريو سوغلو، وما إن مر يومان، انقلب عليه بول إميل دي سوزا، Paul Émile de Souza والذي ظل في السلطة حتى مايو عام ١٩٧٠(Bockelie، ٢٠١٣).

ونتيجة للصراع العسكري على السلطة، الذي كان سيؤدي إلى وقوف الدولة على مشارف حرب أهلية، توافقت القوى السياسية في مايو ١٩٧٠، على تشكيل مجلس رئاسي استشاري يتألف من كل من أبيثي وماغا وجوستين أهومادیجب Justin Ahomadégbe بحيث يتولى كل منهما القيادة لمدة عامين في رئاسة دورية. وقد بدأ ماغا في أول تناوب خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٢)، ومع انتقال السلطة إلى أهومادیجب الذي حكم خمسة أشهر فقط، قاد ماتيو كيريكو Mathieu Kérékou الانقلاب الخامس والأخير بدعم من مجموعة من الشباب العسكريين (Seely وBattle ، ٢٠٠٧).

وتتشابه السودان إلى حد كبير مع بنين خلال حقبة كيريكو التي بدأت عام ١٩٧٢، والتي اتسمت بالاستبداد وتقييد الحريات، واعتقال المعارضين، وتعديل القوانين لضمان البقاء في السلطة؛ حيث اعتقل كيريكو أعضاء المجلس الرئاسي الاستشاري لنحو ١١ عامًا وكان

من بينهم الرئيس السابق زينسوZinsou ، وأعدم ميشيل أيكبي Michel Aïkpé وزير الداخلية في الحكومة العسكرية الثورية. كما أطلق حزمة جديدة من السياسات والبرامج، وفي نوفمبر عام ١٩٧٤، غير كيريكو اسم الدولة رسميًّا إلى جمهورية بنين الشعبية وصاغ دستورًا جديدًا عام ١٩٧٧ واعتمد الاشتراكية الماركسية اللينينية أيديولوجيةً رسميةً للدولة، وقام بتأميم الاقتصاد، وخلق فرص العمل لإخضاع اتحادات العمال والطلاب (Seely ،٢٠٠٩). فضلاً عن تشكيله الجمعية الوطنية الثورية عام ١٩٧٩. ومن ثم، انتخب كيريكو رئيسًا للجمهورية في ثلاث فترات رئاسية خلال الفترة (١٩٨٠-1989).

وتتلاقى التجربة السودانية مع بنين في العوامل الدافعة للانتفاضة، خاصة العوامل الاقتصادية كتعثر الدولة عن دفع رواتب الموظفين؛ فمع تدهور الوضع الاقتصادي في بنين بحلول عام ١٩٨٩،وتأخر الدولة أكثر من عام عن دفع رواتب موظفيها بدأت النقابات العمالية واتحاد الطلبة في الإضراب والتظاهر؛ مما اضطر كيريكو إلى تفكيك نظام الحزب الواحد، ودعوة القوى السياسية إلى التوافق (نمط الانتقال من الأعلى).

وعلى الرغم من أن رياح التغيير العالمية مع سقوط جدار برلين عام ١٩٩٠ لم تساعد السودان على تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي بل سيطر عليها نظام الإنقاذ - كما ذكرنا سابقًا - فقد نجحت بنين في ذلك؛ حيث دعا كيريكو إلى عقد مؤتمرٍ وطني لمناقشة الإصلاح الاقتصاد عام ١٩٩٠، الذي تطور إلى مؤتمر للانتقال الديمقراطي، وبالفعل عُقد المؤتمر تحت إشراف إيزيدور دي سوزا Mgr Isidore de Souza، رئيس أساقفة كوتونو، وبمشاركة ٤٨٨ ممثلًا عن كافة فئات وأطياف الشعب، والتي شملت اتحادات طلابية ونقابات عمالية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، والجامعات، والنقابات المهنية، وممثلي المنظمات النسائية، بالإضافة إلى تمثيل المعتقلين عسكريًّا ومن في المنفى (Stevens، ٢٠١٣). وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أنه رغم الدعم الدولي لدفع مسيرة الانتقال الديمقراطي في كل

من بنين والسودان فإن الأخيرة تعرقلها بعض القوى الأقليمية التي لا ترغب في وجود نظامٍ جديدٍ قد يعترض مصالحها ونفوذها الإقليمي.

وفيما يتعلق بمواقف القوى السياسية خلال الانتقال في بنين فقد توافقت القوى السياسية على عزل كيريكو مع الاحتفاظ بلقبه رئيسًا للمرحلة الانتقالية يشاركه أعضاء المؤتمر الوطني، وتم إقرار التحرر الاقتصادي والسياسي، وإلغاء دستور عام ١٩٧٧. وانتخب المؤتمر نيكيفور سوغلوNicéphore Soglo رئيسًا للوزراء بالانتقال، وأنشأ المؤتمرُ المجلسَ الأعلى للجمهورية الذي أصبح فيما بعد المحكمة الدستورية للبلاد، كما صاغ المؤتمر دستورًا جديدًا ونظَّم انتخابات تأسيسية في ١٠ ديسمبر عام ١٩٩٠. وأجريت الانتخابات التأسيسية بعد ثلاثة أشهر من إقرار الدستور، وفي فبراير عام ١٩٩١ عقدت أول انتخابات تشريعية حرة ونزيهة حصل فيها ٢٢ حزبًا على ٦٤ مقعدًا في الجمعية الوطنية. وفي ٢٤ مارس عام ١٩٩١، انتخب سوغلو رئيسًا بنسبة ٦٣% من الأصوات في الجولة الثانية ضد كيريكو. وتحالف مع أربعة أحزاب سياسية وشكّل الأغلبية في الجمعية. وكادت التجربة تفشل مع اعتراض كيريكو على التنحي خوفًا من المساءلة القضائية إلا إن المفوضية العليا لحقوق الإنسان عرضت على كيريكو الحصانة في أبريل عام ١٩٩١؛ مما سمح بحدوث انتقال سلمي إلى الديمقراطية.

وهكذا، نجحت بنين من خلال عقلانية الانقلابي كيريكو في الدعوة للإصلاح الجدي منعًا لوقوع حروب أهلية، ولإرساء نظام رئاسي يقوم على فصل السلطات، يُنتخب فيه الرئيس ولاية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويمنع أعضاء المجلس الرئاسي الاستشاري من استعادة السلطة، كما تتمثل السلطة التشريعية في الجمعية الوطنية التي يعاد انتخابها كل أربع سنوات، وإقرار التعددية الحزبية حيث ضمت الجمعية الوطنية ما يقرب من ٥٠ حزبًا سياسيًّا؛ لذا تحتل بنين مكانة فريدة في المشهد الديمقراطي بأفريقيا بوصفها "منارة الديمقراطية" beacon of democracy (Duerksen، ٢٠١٩).

وعليه، رغم تعدد الانقلابات العسكرية في بنين والاضطراب السياسي، وتعدد الإثنية والعرقية فإنها نجحت في الانتقال الديمقراطي والذي جاء برغبة حقيقية من أعلى، وقد ساعد ذلك على الانتقال السلس السريع. وقد تتشابه التجربة السودانية مع بنين في الأسباب الدافعة للانتفاضة لاسيما في العوامل والظروف الاقتصادية – كما أسلفنا الذِّكر- لكنها تختلف في نمط الانتقال؛ حيث بدأ في السودان من أسفل، وبدون انحياز المؤسسة العسكرية للشعب ما كان يكتب النجاح لهذه التجربة. إلا أن المؤسسة العسكرية تصر على الدور السياسي وتظهر نيات غير حميدة تجاه الانتقال الديمقراطي، ولعل هذا ما يقف أمام التحول الديمقراطي في السودان. ومن ثم يمكن القول إنه رغم تشابه الظروف والعوامل الدافعة للانتفاضات الشعبية في بنين والسودان، فإن بنين تميزت بحياد المؤسسة العسكرية وعدم تسييسها، بالإضافة إلى أن مبادرة القيادة السياسية نحو الانتقال كان من أهم مسببات نجاح الانتقال الديمقراطي بها. ومن أهم الدروس التي تقدمها التجربة الديمقراطية في بنين هي حظرها على أعضاء الحكومة الانتقالية استعادة السلطة، وذلك بمنعهم من الترشح في الانتخابات التالية للحكومة الانتقالية.

٢. الفلبين

تعد الفلبين أقدم ديمقراطية في جنوب شرق آسيا، ومع ذلك، فشلت المؤسسات الديمقراطية في إظهار الاتساق؛ حيث يُنظر إليها على أنها دولة حكم الأقلية المرنة التي تمكَّنت من السيطرة على الدولة والاقتصاد والمجتمع، وعلى الرغم من نجاح الانتقال الديمقراطي بها، فلم تكن الفلبين قادرةً على الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية منذ قرون، بل حافظت على السياسات الزبائنية؛ مما أدى إلى استمرار الفشل في ترسيخ الديمقراطية، ومن ثم، تصنَّف الفلبين بوصفها (ديمقراطية معيبة)، ونظرًا لأن بؤرة اهتمام البحث مناقشة عملية الانتقال الديمقراطي لا نوعية الديمقراطية وجودة الحوكمة؛ إذ يركِّز البحث على مسار الانتقال الديمقراطي وأوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الفلبينية والسودانية لاستشراف مستقبل الأخيرة.

ومن المميزات الفريدة لتجربة الانتقال الديمقراطي في الفلبين أن نظامها السياسي تميز بالديمقراطية والتعددية السياسية منذ استقلالها عام ١٩٤٦؛ حيث كانت إحدى المستعمرات الأمريكية لمدة ثمانية وأربعين عامًا، ورسخت الأسس الدستورية من خلال إصدارها دستور الفلبين عام ١٩٣٥. بعبارة أخرى، دُشنت خمس جمهوريات في الفلبين، نشأت الأولى خلال الفترة (١٨٩٩–١٩٠١) في ظل حكومة ثورية قصيرة العمر قادها الرئيس إميليو أغوينالدو Emilio Aguinaldo بعد إعلان الفلبين استقلالها عن الحكم الاستعماري الإسباني، ومع ذلك، أوقف الاستعمار الأمريكي مسيرة الاستقلال خلال الفترات التالية (١٨٩٨-١٩٤٣)، و(١٩٤٥-١٩٤٦) والتي تعد الجمهورية الثانية للفلبين التي تميزت بدستور ١٩٣٥. بينما نشأت الجمهورية الثالثة في الفترة (١٩٤٦-١٩٧٢) على أنقاض الحقبة الاستعمارية الأمريكية والتي توصف بـ(ديمقراطية النخبة)؛ لهيمنة الأوليغارشية.

وبالتركيز على حقبة فرديناند ماركوس Ferdinand Marcos الذي أصبح رئيسًا منتخبًا عام ١٩٦٥ لبنين، نجد أن هناك تشابهًا ملحوظًا إلى حد كبير بينها وبين حقبة البشير في السودان؛ حيث غرقت الفلبين في الحكم الاستبدادي نحو أربعة عشر عامًا امتدت للجمهورية الرابعة خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٨٦)؛ وصولًا إلى الجمهورية الخامسة الحالية والتي بدأت عام ١٩٨٦؛ حيث دُشن الدستور الحالي للدولة عام ١٩٨٧ والذي توَّج النضال الناجح ضد ديكتاتورية ماركوس، ومن ثم إنشاء ديمقراطية رئاسية مركزية ترتكز على نظام انتخاب الأغلبية (Teehankee وCalimbahin ، ٢٠٢٠). والذي أعاد دستور ١٩٣٥ الذي عزز الإطار القانوني والمؤسسي للدولة، ونص على أن شرعية النظام الحاكم تقوم على توطيد الديمقراطية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والفصل بين السُّلطات.

ونجد أن الأوضاع في عهد ماركوس اتسمت بتفشي الاستبداد، وتدهور الاقتصاد، والاضطراب السياسي. ومن ثم، تصاعدت الاحتجاجات الشعبية والطلابية خوفًا من عودة الشيوعية خاصة مع محاولات ماركوس تعديل الدستور وبعض القوانين لتتناسب مع ميوله السياسية. بالإضافة إلى فرض الأحكام العرفية وإقرار دستور عام ١٩٧٣ حتى يوفر لنفسه

سلطات استثنائية. وشكَّل ائتلاف مصالح يضم التكنوقراط وأعوانه والجيش، وأصبحت تلك الفئات هي الركائز الثلاث لنظامه الاستبدادي. ووصف نظامه بأنه "ثورة من الوسط" ضد قوى اليمين المتطرف (الأوليغارشية) واليسار المتطرف (الراديكاليين والشيوعيين). ويعد ماركوس من أوائل الحكام المستبدين الذين أسسوا نظامًا "استبداديًّا انتخابيًّا" في جنوب شرق آسيا؛ حيث سمح تدريجيًّا بما يشبه الانتخابات؛ لإضفاء الشرعية على نظامه الاستبدادي.

فقد أجرى ماركوس انتخابات برلمانية عامي ١٩٧٨ و١٩٨٤؛ وانتخابات محلية لمسؤولي المقاطعات والمدن والبلديات عام ١٩٨٠؛ وللمسؤولين في القرى عام ١٩٨٢. حشد خلالها موارد الدولة السياسية والعسكرية للفوز. كما أسس نظام الحزب المُهيمن من خلال تأسيس حزب حركة المجتمع الجديد Kilusang Bagong Lipunan ، ونتيجة ارتفاع موجة الاحتجاج؛ بسبب اغتيال منافسه السناتور بينينو أكينوBenigno Aquino عام ١٩٨٣، دعا ماركوس إلى انتخابات رئاسية مبكرة عام ١٩٨٦. وتحدى كورازون Corazon أرملة أكينو إلا أن الانشقاقات داخل الجيش، ودعم الجيش للشعب دفعا بالإطاحة به بعد عقدين في السلطة. وهو نمط الانتقال من أسفل بمعاونة القوة العسكرية، وهذا من أوجه الشبه الجوهرية بين التجربة الفلبينية والتجربة السودانية (Gershman، و Bello ،١٩٩٠)، ولكن يظل الوضع في السودان رهن رغبة العسكر الحقيقية في الانتقال.

وقد أخطأ فرديناند ماركوس في التعامل مع الحراك الثوري، كما فعل البشير في السودان؛ حيث أمر بقتل وزير دفاعه متهمًا الشيوعين بالمؤامرة في محاولة للالتفاف حول الشعب الثوري، كما استبدل القيادات المناهضة له في المناصب الحيوية في الدولة لاسيما المؤسسات السيادية كالجيش والكونجرس على المستويين المحلي والاتحادي بقيادات أخرى موالية ومخلصة لنظامه، واعتقل السياسيين المعارضين، وحبس الكهنة والراهبات. فضلًا عن تعديله دستورعام ١٩٧٣؛الأمر الذي دفع أطياف الشعب كافة ومؤسساته من جامعات، وأحزاب، وكنائس إلى الاحتجاج، وتطور الوضع فيما بعد حيث شكَّل واحد وثمانون شخصية بارزة مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في نوفمبر عام ١٩٧٤، مطالبين بإعادة حرية التعبير، عبر وسائل الإعلام، والإفراج عن المعتقلين، وإلغاء الأحكام العُرفية.

وفي محاولة منه لاحتواء أزمات نظامه، وضغوط البنك الدولي قدَّم حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي أحدثت طفرة اقتصادية في الفلبين في أقل من ثلاثة أعوام، لكن سرعان ما تدهور الوضع الاقتصادي مع التطبيق الخاطئ لسياسات الإصلاح الزراعي، والتي ترتب عليها تكوين طبقة من الأوليغارشية، بالإضافة إلى الركود، وتراكم الدَّين الخارجي، واتساع الفجوة الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة.

وتظهر قوة المعارضة الفلبينة مقارنةً بالسودان في مقاطعة الانتخابات الرئاسية عام١٩٨١، وقيام الحزب الشيوعي المعارض بتشكيل مناطق لحرب العصابات، وتنفيذ عمليات عسكرية عدة مناهضة للجيش النظامي عام ١٩٨٤، فيما عُرف بـ (حزب الجيش الشعبي الجديد)؛ حيث ضم كثيرًا من العمال والمزارعين المتضررين من سياسات الإصلاح الزراعي إلى المعارضين؛ مما أدى بالقيادات العسكرية إلى الانقلاب على النظام لاسيما جوان أزيل وزير الدفاع، وأفضت الثورة إلى الإطاحة بالنظام وعبور مرحلة الانتقال. إلا أن السودان ما زال يعاني من تبعثر القوميات الإثنية وتنافرها لاسيما مع انفصال الجنوب، ومن ثم يعاني السودان من أزمة تماسك مجتمعي قد تشكل عقبة أمام عبوره للانتقال.

٣. بورما

شهدت بورما اضطرابات سياسية لأكثر من نصف قرن، والتي بدأت مع الانتقال الأول عام ١٩٤٨ بتحررها من الاستعمار البريطاني بقيادة با ماو Ba Maw خلال الفترة (١٩٣٧- ١٩٤٨)، وأصبحت جمهورية مستقلة تُعرف بـ (اتحاد بورما) في يناير عام ١٩٤٨ وبرئاسة الرئيس ساو ثايكSao Thaik لكنها وقعت ضحية حكم العسكر؛ حيث قام الجنرال ني وين Ne Win بانقلاب عسكري في مارس عام ١٩٦٢.

وتظهر أول ملامح التشابه بين تجربة السودان وتجربة بورما في الاستبداد العسكري؛ حيث استمرت حقبة حكم العسكر في بورما خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١١) ،ومن عام ٢٠١٥ إلى الآن؛ مما ترتب عليه أن زجَّ ني وين Ne Win بالمعارضين في السجون، وكان من بينهم زعيم بورما ساو شيو. وأسس مجلسًا عسكريًّا عام ١٩٧٤ وأمَّم وصادر جميع ممتلكات

الدولة، وتوجَّه نحو المنظومة الشيوعية الاشتراكية، وأجاز دستورًا للجمهورية الجديدة حتى أصبحت بورما أكثر الدول فقرًا في العالم، وأسس العسكر حزب البرنامج الاشتراكي البورمي؛ لإضفاء الصبغة المدنية على النخبة العسكرية الحاكمة، ومن ثم اكتساب شرعية البقاء الأبدي في السلطة، هذا وقد وقع الانقلاب العسكري الثاني عام ١٩٨٨، وتلاه آخر في ٢٠١٥، ومؤخرًا وقع الانقلاب الأخير في بورما عام ٢٠٢١.

وعادة ما طبقَّ العسكر إستراتيجية الحوار الوطني الصورية لاحتواء الأزمات خاصة مع تصاعد الضغوط الإقليمية والدولية والتي نفذها البشير وغيره من القيادات الديكتاتورية السابقة، وهذا مُشابه لما حدث في بورما؛ فعلى سبيل المثال بعد عام من الانقلاب الأول عام ١٩٦٣ في بورما أجريت حوارات لبضعة أشهر ووضع حد لهذه المبادرات بحجة عدم مصداقية التنظيمات المتمردة المسلحة للدولة (Htoo، ٢٠٠١). كما دعا العسكر إلى حوارٍ آخر بعد انقلاب ١٩٨٨؛ لوقف إطلاق النار مع المنظمات العِرقية المسلحة، وعادة ما يكونَ العسكرُ هم المستفيدون الوحيدون من مبادرات الحوار؛ فمن ناحيةٍ لا يقدمون تنازلات أو إصلاحات حقيقية، بل يحصل العسكر على مساعدات دولية، يستخدمونها في تعزيز قدراتهم العسكرية؛ حيث أصبح جيش بورما حاليًّا ثاني أكبر جيش في جنوب شرق آسيا؛ حيث بلغ قوامه (٤٠٠٠٠٠) جندي، ومنظمة استخبارات عسكرية ضخمة مقارنةً بنحو ١٨٦ ألف جندي عام ١٩٨٨.

بهذه الإستراتيجية السياسية، عزز النظام قوته وألغى مبدأ سيادة القانون لاسيما مع قانون حماية الدولة الذي صدر عام ١٩٧٥، والذي عُدِّل عام ١٩٩١، والذي يُجيز للسلطة التنفيذية اعتقال أي مواطن لمدة خمس سنوات دون محاكمة، بالإضافة إلى قانون تسجيل المطابع والناشرين لعام ١٩٦٢، الذي ينتهك مبدأ حرية التعبير ويُخضع الإعلام لرقابة صارمة من قبل النظام، إلى جانب قانون الجمعيات غير المشروعة لعام ١٩٠٨ والمُعدل عام ١٩٥٧ والذي ينتهك مبدأ الحرية النقابية.

كل هذا أدَّى إلى اندلاع احتجاجات عنيفة عرفت بانتفاضة (٨٨٨٨) انتسابًا إلى تاريخ حدوثها يوم ١٩٨٨/٨/٨ إلا إنها قُمعت بقسوة (Myoe، ٢٠١٧). ونتيجة الضغوط الدولية،

أجرى العسكر عام ١٩٩٠ انتخابات حرة فاز بها حزب الرابطة القومية بنحو ٣٩٢ مقعدًا من إجمالي ٤٩٢ مقعدًا في البرلمان، وكالعادة انقلب العسكر على هذه الانتخابات وزج بزعيمة الحزب (أونج سان سووكي) - وهي ابنة الجنرال (أونج سان) بطل استقلال ميانمار الذي اغتيل قبل استقلال بورما عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٤٨- في السجن؛ ثم وُضعت تحت الإقامة الجبرية لأكثر من ١٠ سنوات؛ وأمضت ما يقرب من ١٥ عامًا في الاعتقال خلال الفترة (١٩٨٩ -٢٠١٠)، وقد حصلت على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩١ (علي، ٢٠٢١).

وجملة القول: إن ميانمار كافحت لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية منذ الاستقلال؛ حيث أجريت ثلاثة انتخابات متعددة الأحزاب أعوام ١٩٥١ و١٩٥٦ و١٩٦٠، قبل الانقلاب الأول عام ١٩٦٢. وأثناء نظام الجنرال ني وين، وفق دستور عام ١٩٧٤، أجريت انتخابات الحزب الواحد حزب البرنامج الاشتراكي البورمي، والتي عُقدت في أربع مناسبات حتى عام ١٩٨٥. وعقب احتجاجات الطلاب عام ١٩٨٨، وأجريت عام ١٩٩٠ أول انتخابات متعددة الأحزاب منذ عام ١٩٦٠ ،وفازت فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، لكن الجيش قرر عدم تسليم السلطة إلى حكومة مدنية لحين وضع دستور جديد، وتشكيل حكومة جديدة، وهي عملية استغرقت عقدين دون أي انتخابات.

ونتيجة ارتفاع الأسعار في عام ٢٠٠٧، انتفض الشعب بقيادة الرهبان البوذيين ما أدى إلى انشقاق النخبة الحاكمة، وشاع التمرد في الأقاليم الشرقية والغربية حتى أُجبر العسكر على إقرار دستور جديد يؤسس الديمقراطية المنضبطة عام ٢٠٠٨، بموجبه عُقدت انتخابات عام ٢٠١٠، ولكن العسكر زوَّروها وأعلنوا فوز حزبهم، حزب التضامن والتنمية الحاكم بنسبة ٨٠%. ونتيجة الضغوط والاحتجاجات اضطر النظام لعمل إصلاحات حقيقية في مجال الحريات؛ حيث تم إطلاق سراح بعض السجناء، وإلغاء حكم الإقامة الجبرية على زعيمة حزب الرابطة وشاركت المعارضة لاحقًا في الانتخابات التكميلية عام ٢٠١٢ التي فاز فيها حزب الرابطة بنحو ٤٣ مقعدًا من بين إجمالي ٤٥ مقعدًا، كما فاز الحزب في انتحابات نوفمبر عام ٢٠١٥ بنحو ٧٥% من مقاعد البرلمان، وكان ذلك بمنزلة تغيير غير مسبوق للسُّلطة في عام ٢٠١٦ من حكومة شبه عسكرية بقيادة حزب الوكالة العسكرية إلى حكومة

مدنية بقيادة الرابطة (Saphy وLidauer، ٢٠٢٢). إلا أن استحواز الجيش على ٢٥% من مقاعد البرلمان بالتعيين وفقًا لدستور ٢٠٠٨،بالإضافة إلى تخصيص منصب نائب أو رئيس البرلمان، وأحد نواب الرئيس للجيش، ظل عقبة حقيقية في طريق الانتقال الديمقراطي، ورغم الانتخابات البلدية خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وفوز الرابطة الوطنية في انتخابات عامي ٢٠٢٠، و٢٠٢١، فإن الجيش ادَّعى تزوير الانتخابات وقام بانقلاب آخر في فبراير عام 2021.

وعليه، جاء الحكم العسكري في شكلين: مباشر خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧٤)، ومؤسسي خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠١٠) في شكل حكومة شبه مدنية؛ حيث احتل القادة العسكريون - الذين تحولوا إلى مدنيين - مناصب عليا خلال أكثر من نصف قرن خلال الفترتين (١٩٧٤-١٩٨٨) و(٢٠١٠-٢٠١٥). وفي انتخابات متعددة الأحزاب عام ٢٠١٥(Croissant، ٢٠٢١)، حاولت الدولة الابتعاد عن الحكم العسكري والانتقال إلى ما يُعرف بـ "شبه ديمقراطية"؛ بهدف تحقيق توازن بسيط بين المصالح العسكرية والمدنية والأقليات العرقية المتنوعة إلا أن النظام الهجين الذي عزَّزه دستور ٢٠٠٨ كان يعرقل ذلك لاسيما في بيئة مدنية – عسكرية، تتسم بانعدام الثقة المتبادل. وهو السيناريو الأقرب للسودان؛ حيث رفض العسكر ترك المجال السياسي والعودة لثكناتهم، خاصة في ظل انعدام الثقة المتبادل، ووجود قوى نفوذ إقليمي تريد حكومة تحمل توجهات نظام الإنقاذ، إضافة إلى استحواذ العسكر على كوتة في المجلس السيادي الذي يدير المرحلة الانتقالية؛ الأمر الذي يُعطي لهم الحق في قيادته وتوجيه الانتقال إلى المسار الذي يريدونه، بل واحتواء القوى السياسية الثورية.

خامسًا- استنتاجات ختامية:

لقد نجحت الانتفاضة السودانية في الإطاحة بنظام الإنقاذ، وشُكَّل المجلس السيادي الانتقالي، ودُشنت الوثيقة الدستورية، ومن الطبيعي أن تشهد المرحلة التالية كثيرًا من

الاضطرابات السياسية؛ لعدم اليقين والشك في مصداقية الشريك العسكري، وتراجع الثقة بين القوى السياسية.

ولكي تتضح بعض المعالم التي تثير الشك حول رغبة القوى السياسية في إرساء دعائم الديمقراطية؛ فمن ناحية يضم مجلس الرئاسة في تشكيله هجينًا من رموز الحرس القديم وبعض الوجوه المدنية، بالإضافة إلى الجدل اللانهائي حول إصلاح ما ترتب على سياسات التمكين؛ حيث يقاوم بقايا النظام وحلفاؤه سياسات تطهير الدولة. إلى جانب الشد والجذب في إسناد الحقائب الوزارية بين الجانبين - المدني والعسكري - لاسيما فيما يتعلق بحقائب الدفاع والشرطة والمخابرات؛ حيث ترفض المؤسسة العسكرية تبعية هذه المؤسسات لرئاسة مجلس الوزراء، وترى ضرورة تبعيتها لرئيس المجلس الرئاسي - الذي هو أحد القادة العسكريين بالأصالة - الأمر الذي يوضح ميولها السياسية، وقد اشتد هذا الخلاف في خروج (البرهاني) للإعلام في ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١ مشيرًا إلى هذه الصراعات المدنية العسكرية، والتي فسرها البعض بالانقلاب (المري، ٢٠٢٢). في هذا الإطار، تذكرنا سجلات التاريخ بسيناريو المؤسسة العسكرية نفسه في السودان بعد انتفاضاتي أكتوبر عام ١٩٦٤ وأبريل عام ١٩٨٥؛ حيث عادةً ما ترحب وتشارك في التغيير والذي غالبًا لا يترتب عليه انتقال ديمقراطي حقيقي؛ فالتاريخ يؤكد عدم رغبة المؤسسة العسكرية في ترك المشهد السياسي خاصة بعد مرور أربع أو خمس سنوات من الانتفاضاتين على التوالي، ومن ثم تثار شكوك حول النيات الحقيقية للمؤسسة العسكرية حيال هذه المحاولة الرابعة للانتقال الديمقراطي.

وفي هذا السياق، انقسم الباحثون إلى فريقين؛ الأول: يعتقد أن التاريخ سيسطر سجلًا جديدًا ومختلفًا للسودان؛ نتيجة التغير الحادث في الخريطة السياسية، وقوة الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومن ثم لا يمكن أن تحدث صفقات برجماتية لتيار على حساب آخر، ومن ثم يعتقد هذا الاتجاه، إمكانية إطالة أمد مرحلة الانتقال ونجاحها في النهاية.

بينما الاتجاه الثاني في عبور الانتقال الديمقراطي يتنبأ بتكرار السيناريوهات السابقة على الانتفاضات السالفة؛ حيــث سيمتد أمد مرحلة الانتقال إلى سنوات عدة، وقد تأتي حكومة مدنية مؤقتة إلا أن مصيرها سينتهي بالانقلاب كمصير ما سبقها من انتفاضات، كما أن تربيط

القوى الثورية - وعلى رأسها قوى الحرية والتغيير - مع الجيش، والذي يتضح في استحواذها على ٦٧% من نسبة تشكيل المجلس الرئاسي، يؤكد إدراك القوى الثورية بأن القوة الفعلية تتمثل في العسكر، ولا مفر من عقد صفاقات معهم. وأضف إلى ذلك القوى الإقليمية التي تتوقف مصالحها على طبيعة التيار السياسي الذي سيحكم السودان، إلى جانب مد فترة الانتقال الديمقراطي وفقًا لاتفاقية السلام لتنتهي في يناير ٢٠٢٤؛ حيث كان من المقرر أن يستلم المدنيون السلطة في أبريل عام ٢٠٢٢.

ونكرر مرة أخرى، أن انعدام الثقة بين العسكر وبعض القوى السياسية المدنية والتي لا ترتبط بأي تحالفات مع المؤسسة العسكرية سيدفع إلى مزيدٍ من الصراع والاستقطاب السياسي؛ الأمر الذي تجلَّى في مبادرةٍ فرديةٍ قام بها رئيس الوزراء عبد الله حمدوك تجلَّت في طلبه من الأمم المتحدة في يناير ٢٠٢٠ إرسال بعثة لحفظ السلام، ومساعدة السودان على الانتقال الديمقراطي، إلا أنه أُجبر من قِبل المجلس الوطني على إرسال رسالة ثانية معدلة في الشهر التالي ركَّزت على المساعدات الاقتصادية، وإعادة توطين النازحين. وفي محاولة ثانية تمثلت في التربيط مع الولايات المتحدة لإصدار قانون التحول الديمقراطي للسودان في يناير عام ٢٠٢١، والذي يقر عقوبات جزئية على المؤسسة العسكرية لإجبارها على تسليم السلطة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١). إلى أن وصل الأمر إلى الإطاحة بحكومة حمدوك ووضعه تحت الإقامة الجبرية واعتقال ٣٠٠ من القيادات السياسية؛ مما ترتب عليه عقد اتفاقٍ جديدٍ في ٢١ نوفمبر عام ٢٠٢١ للتوافق على وثيقة عام ٢٠١٩ المُعدلة عام ٢٠٢٠ على أن يظل المجلس الانتقالي مشرفًا على الانتقال، وهو الأمر الذي يؤكد أن السُّلطة الفعلية لا تزال بيد العسكر (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١).

وعليه يتضح إلى حدٍّ كبير أن السودان أقرب إلى التجربة الديمقراطية في بورما؛ نتيجة الشد والجذب بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية، وتهديدات القوى الدولية وتلويحها باستخدام فرض العقوبات. وهذا نفسه ما عانى منه النظام في بورما، وعادة ما سلك الجيش إستراتيجية الحوار الوطني لاحتواء الشعب وتهدئة الخارج، ما انتهينا إليه يفضي لحدٍّ كبيرٍ إلى الحكم بصحة فرضية البحث، والتي تشير إلى أن انتفاضة السودان ٢٠١٨، تتشابه

مع الانتفاضات السابقة، ولن تُقدم نتائج مغايرة؛ نتيجة قوة المؤسسة العسكرية وتشبثها بالحُكم، إلى جانب عدم توافق القوى السياسية، ونفوذ وتأثير الفواعل الإقليمية التي تتمثل في الإمارات والسعودية، والتي تحرص على المشاركة الخفية في صياغة مستقبل السودان حرصًا على تأمين مصالحها مُستقبلًا، ومن ثم من المتوقع أن يتعثر الانتقال الديمقراطي في السودان، كما هو الحال في بورما.

قائمة المراجع

أولًا- المراجع باللغة العربية:

أبو شوك، أحمد (٢٠١٩). تجارب الانتفاضات الشعبية في السودان: التحديات والدروس المستفادة. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، ١٠.

_____ (٢٠٢٠). الثورة السودانية (٢٠١٨-٢٠١٩): مقاربة توثيقية - تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات.

أبو شوك، أحمد، محمد، صلاح الدين الزين (٢٠٢٠)، الانتقال الديمقراطي في السودان (٢٠١٩-٢٠٢٢): التحديات والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير، ٢٦ مايو.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠٢٠)، اتفاق جوبا في السودان: تحدياته وفرص نجاحه، تقدير موقف، ١٠ سبتمبر.

____ (٢٠١٩)، احتجاجات السودان: عوامل استمرارها وآفاقها، تقدير موقف، ٨ يناير.

____ (٢٠١٩)، احتجاجات السودان: أسبابها، سياقاتها، والمواقف الدولية منها، تقدير موقف، فبراير ١١.

____ (٢٠٢١)، مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان، تقدير موقف، ١٩ أكتوبر.

____ (٢٠٢١)، المشهد السياسي في السودان بعد اتفاق نوفمبر، تقدير موقف، ٧ ديسمبر.

المري، سعيد عيل السفران (٢٠٢٢)، لصالح القطاع الأمني في مرحلة ما قبل الانتقال الديمقراطي في السودان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالة، ١٥ مايو ٢٠٢٢.

الأموي، عبد العظيم (٢٠١٩)، اقتصاد السودان.. القشة التي قصمت ظهر البشير، العربية، تاريخ الاطلاع 2022/1، متاح على:

https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2019/04/17/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B4%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%82%D8%B5%D9%85%D8%AA-%D8%B8%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1

حامد، التجاني عبد القادر (٢٠٢٢)، الثورة السودانية وآفاق الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية، العدد ٥٤، المجلد ١٠.

رامي، إبراهيم (٢٠١٩)، احتجاجات السودان: عوامل استمرارها وآفاقها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٧.

رمزي، عز الدين رمزي (٢٠١٩)، كيف نتعاطى مع الموجة الثانية للثورات العربية، الشرق الأوسط؟ تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/10/٢٩، متاح على:

https://aawsat.com/home/article/2005401/%D8%B1%D9%85%D8%B2%D9%8A-%D8%B9%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-

%D8%B1%D9%85%D8%B2%D9%8A/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D9%89-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

سليمان، أحمد عوض (٢٠١٩)، الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي؟ قراءة في ثورة ١٩ ديسمبر ونتائجها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحليل سياسات، ١٥ يوليو ٢٠١٩.

شعبو، راتب (٢٠١٩). دروس الموجة الثانية من الثورات العربية، العربي الجديد، تاريخ الاطلاع ٢٠ /9/ ٢٠٢٢، متاح على:

https://www.alaraby.co.uk/%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

علي، إسماعيل محمد (٢٠١٩)، ٣ ثورات أطاحت بأنظمة شمولية في السودان.. ما الفرق بينها؟، تاريخ الاطلاع2022/9/13 ، متاح على:

https://www.independentarabia.com/node/41151/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-

%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA/3-
%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A3%D8%B7%D8%A7%D8%AD%D8%AA-
%D8%A8%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-
%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-
%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-
%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82-
%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%9F

علي، محمد، (٢٠٢١)، ماذا يحدث في ميانمار؟ القصة الكاملة لاستيلاء الجيش على السلطة "صور"، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١١/٩، متاح على:

https://www.elbalad.news/4680936

نافعة، حسن(٢٠١٩). عن الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي، القدس العربي، تاريخ الدخول ١٦ /١٠/ ٢٠٢٢، متاح على:

https://www.alquds.co.uk/%d8%b9%d9%86-
%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%ac%d8%a9-
%d8%a7%d9%84%d8%ab%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-
%d9%85%d9%86-%d8%ab%d9%88%d8%b1%d8%a7%d8%aa-
%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%b9-
%d8%a7%d9%84%d8%b9

ثانيًا ـ المراجع الأجنبية:

Duerksen, Mark (2019), Mark Duerksen, The Africa Center for strategic studies, accessed on 20/10/2022, available at https://africacenter.org/spotlight/the-testing-of-benin-democracy/

Guo, S. and Stradiotto G. A. (2014). Democratic Transitions. Modes and outcomes. London: Routledge.

Guo, S. and Stradiotto G. (2010). Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes. International Journal on World Peace. 27(4).

Keller, Edmond J. (1995), Liberalization, democratization and democracy in Africa: Comparative perspectives, AFRICA INSIGHT, VOL 25, NO 4.

Croissant, Aurel (2021), Transforming Civil-Military Relations: Myanmar in Comparative Perspective: Regional comparison of Myanmar's civil-military relations illuminates the key obstacles and intricacies brought front and center in the wake of February's coup d'état, Stimson Center, China.

Myoe, Maung Aung (2007), A Historical Overview of Political Transition in Myanmar Since 1988, Asia Research Institute, Working Paper Series, No. 95.

Nyuykonge, Charles (2022), Sudan at a crossroads: The role of women in post-Bashir peace processe, Training for peace Policy brief.

Medani, Khalid Mustafa (2022), Understanding the Roots, Dynamics, and Potential of an "Impossible" Revolution The Prospects and Challenges of Democratization in Sudan, Struggles for Political Change in the Arab World Regimes, Oppositions, and External Actors after the Spring, Edited by Lisa Blaydes, Amr Hamzawy, and Hesham Sallam, University of Michigan Press.

Teehankee, Julio C. , Calimbahin, Cleo Anne A. (2020) Mapping the Philippines' Defective Democracy, Asian Affairs: An American Review, 47:2, 97-125.

Htoo, Aung (2001), Human Rights and Legal Issues for a Democratic Transition of Burma, Legal Issues on Burma Journal, Burma Lawyers Council, No.8., available at https://www.burmalibrary.org/docs24/BLC_No.8_2001_04_00_Human_Rights_and_Legal_Issues_for_a_Democratic_Transition_of_Burma_en_red.pdf

Bockelie, Josette (2013) Democratic Consolidation in Benin: A study of socio-economic and political development, Thesis for: Bachelor of ArtsAdvisor: Rotimi Suberu.

Stevens, Robert (2013), Democratic Consolidation in Sub-Saharan Africa; A Study of Benin, Lesotho and Malawi, master's Thesis ,City University of New York.

Seely, Jennifer C. (2009), the Legacies of Transition Governments in Africa the Cases of Benin and Togo, PALGRAVE MACMILLAN, USA.

Saphy, Gilles , Lidauer, Michael (2022), Elections at a crossing point: considerations for electoral in pot coup Myanmar, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Policy Paper No. 26.

Battle, Martin, Seely, Jennifer C. (2007), it's All Relative: Competing Models of Vote Choice in Benin, Afrobarometer Working Paper No. 78.

Bayer, Markus (2018), the democratizing effect of nonviolent resistance: How nonviolent resistance featured democratic consolidation in Benin, Swiss Peace, Working Paper 3.

Gershman, John, Bello, Walden (1990), Democratization and Stabilization in the Philippines, Critical Sociology, 17 (1).